



١

تم التحميل من اسهل عن بعد

اللقاءات الحية

مبادئ القانون التجاري

د. مصطفى عربي

لعام 1435/1436

الفصل الدراسي الأول

تفريغ وتطبيق ومراجعة / ام عزوز

مفردات المقرر /
تعريف القانون التجاري
نشأة القانون التجاري
نظام تطبيق القانون التجاري
أسباب وجود القانون التجاري
التفريق بين الاعمال التجارية والاعمال المدنية والاثار المترتبة على ذلك
تابع المفردات
أنواع الاعمال التجارية
نظرية التاجر
شروط اكتساب صفة التاجر
التزامات التاجر
الشركات
الأركان الموضوعية العامة لعقد الشركة
الأركان الموضوعية الخاصة لعقد الشركة
المصادر

وهي النظم التي تم إصدارها والتي يعتمد عليها في دراسة مقررنا

(1) نظام المحكمة التجارية 1350 هـ (هو اول نظام يترتب عليه القانون في المملكة العربية السعودية)

(2) نظام الشركات 1385 هـ

(3) نظام الدفاتر التجارية 1409 هـ

(4) نظام السجل التجاري 1375 هـ

(5) مراجعة الموقع التجاري للوزارة التجارة والصناعة (مفيد جدا للطلاب للاطلاع على الأنظمة وبنودها)

ملاحظه / هذه الأنظمة ليست الوحيدة وانما يوجد نظم أخرى تنظم المصادر في المملكة العربية السعودية ولكن

ذكرنا تلك فقط لانها مصادر مفردات مقررنا)

القانون التجاري هو فرع من فروع القانون الخاص او النظام الخاص .

ولما نقول قانون خاص سوف نذكر مصطلح لأننا سوف نستخدم هذا المصطلح خلال اللقاءات بصورة مستمرة يعني اذا

ذكرنا كلمة (قانون او نظام) يجب ان نعرف ان المقصود من هذا واحد (معنى واحد)

ماذا نقصد في القانون ؟ عبارة عن قواعد ملزمة تحكم سلوك الناس او الافراد في المجتمع وتحميها الدولة او تنظمها .

أهمية القانون في حياتنا اليومية ؟

1. مهم في حياة الناس .

2. هو الذي ينظم حياة الناس .

3. هو الذي يعطي كل ذي حق حقه .

4. هو الذي يمنع ان يعود الناس للحياة الأولى الحياة البدائية في ظل غياب الأنظمة التي تحكم الأنشطة وحقوق

الناس .

(القانون التجاري هو قانون خاص)

ومن هنا نميز ان القانون العام والقانون الخاص

القانون الخاص (هو الذي يحكم معاملات بين الافراد دون تدخل من الدولة باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة)
مثال (عملية البيع والشراء / (قانون خاص _ قانون تجاري)
ملاحظات مهمة /

1. القانون التجاري الذي ندرسه هو فرع من فروع القانون الخاص ونموذج اخر ومثال اخر للقانون الخاص .
2. القانون المدني اشمل من القانون التجاري .
- 3 . القانون التجاري اصله او كان جزء من القانون المدني او فرع منه من ثم استقل القانون التجاري عنه بسبب وجود مميزات وصفات لم تكن موجوده في القانون المدني باي حال من الأحوال .

تعريف القانون (النظام) / التعريف العام له
يعرف القانون على انه مجموعه من القواعد المنظمة لسلوك الافراد في المجتمع .

وظيفة القانون وضرورته :
(يأيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا)

علاقة القانون بالنشاط الاقتصادي :
إيجاد القوانين اللازمة لتنظيم النشاط الاقتصادي .
إذا العلاقة بين القانون العام والنشاط الاقتصادي عامه علاقة وثيقة لاتنفصل ولا يستقل النشاط الاقتصادي
مالم يكن هنالك قانون محكم مركب ينظم هذا النشاط بالكيفية التي يقوم عليها .

القانون التجاري :
(التعريف – النشأة – أسباب الوجود – نطاق التطبيق)

تعريف القانون التجاري :
(يعتبر القانون فرع من فروع القانون الخاص تنظم قواعده الاعمال التجارية ونشاط التجاري في تجارتهم)
المقصود في القانون الخاص ؟
القانون الذي يحكم المعاملات بين الافراد فيما بينهم ولا تكون الدولة طرف فيه باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة .
(دون تدخل من الدولة الى اذا حصل نزاع بين الافراد) .

مثال (لو ذهبت لشراء أي منتج من المنتجات التجارية من أي مركز من المراكز التجارية عملية الشراء تمثل عقد بيع وعقد البيع يحكمه البائع والمشتري فالبايع رجل والمشتري رجل ولا تدخل للدولة هنا .)
• عند ذكر كلمه عقد لا ينصرف العقل الى عقد كتابي وتوقيعات وشهود .
فعملية شراء أي منتج مثل عبوة ماء فهذا عقد غير مكتوب وهذا يسمى (قانون تجاري خاص) .

معلقة القانون التجاري في القانون المدني ؟
القانون التجاري هو القانون المدني ولكن هنالك مميزات بالقانون التجاري أدت الى انفصال القانون التجاري عن المدني .

القانون التجاري والقانون المدني كليهما قانون خاص

ما المقصود بالقانون العام؟

هو القانون الذي تعتبر الدولة طرف فيه باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة .

مثال (القانون الجزائري / الدولة التي تشرف على تطبيقه وتتولى ملاحقة الأشخاص الذين يخالفون ذلك القانون وحبسهم وتعريضهم للجزاء ومن ثم تنفيذ العقوبة اللازمة عليهم) قانون السير / قانون التوظيف / قانون الإدارة / القانون الدولي
كل هذه القوانين فيها حق للدولة لانتزاعه عنه .

نشأة القانون التجاري :

نشأ نشأة عرفية (نقصد بها انه عرف كان موجود من الالاف السنين) حيث كانت المعاملات تتم عن طريق العرف الذي يحكمها ويستندون عليه في كل معاملاتهم .

مر القانون ب 3 مراحل /

1. العصر القديم /

البابليون – مدونة حموراني .

2. العصر الوسيط /

1 الفينقون في بلاد الشام (القانون البحري – التأمين البحري)

2 الاغريق (المخاطر الجسيمة) 3 الرومان (القروض البحرية)

3. العصر الحديث /

1 العرب ما قبل الإسلام (رحلة الشتاء والصيف)

2 الشريعة الإسلامية وتنظيم التجارة .

(ملاحظه / هذه المراحل توضح فيها كيف نشأ القانون وهي دراسة تاريخية وليست قانونية ويجب

دراستها بدون تفصيل فيها وانما كنقاط لانه لايفيد الطالب التفصيل فيها)

أسباب وجود القانون التجاري = أسباب انفصال القانون التجاري عن القانون المدني وهي

1. السرعة .

(يعني انه قانون متطور ومتغير لان الاعمال تتطور وتتغير وتحتاج قوانين جديدة)

2. الائتمان .

نقصد به (الثقة) والتجارة اصلن تقوم على الثقة.

أورد الرسول صلى الله عليه وسلم (من غشنا فليس منا)

الائتمان أساس لصحة المعاملات التجارية .

. اذا مصدر الثقة هي المعاملة والمعاملة هي التجربة .

النظريات التي تحكم القانون التجاري

هي نطاق القانون التجاري / أي على من يطبق القانون التجاري

القانون السعودي أخذ بالنظريتين فجمع محاسن النظرية الأولى ومحاسن النظرية الثانية واستخلص منها "النظرية المختلطة"

النظرية الذاتية (الشخصية)	هي التي تقوم على أساس النظر للقائم بالعمل (التاجر) .
النظرية المادية (الموضوعية)	هي التي تنظر إلى طبيعة الأعمال التي يقوم بها الشخص "قانون الأعمال التجارية" فالمعول العمل.

مصادر النظام التجاري السعودي :

- التشريع التجاري (النظم التجارية)	النظم التجارية التي تصدر من ولاة الامر لتنظيم نشاط تجاري محدد في المملكة والنظام التجاري المعمول به في هذا الجانب ملزم بالنسبة للقضاة.
العرف والعادات التجارية	القانون التجاري نشأ نشأة عرفية وهذا يعني ان افراد كل منطقة كانوا يبذلون فيما بينهم السلع والاحتياجات المختلفة وفقا للأعراف ، وهذه الاعراف لم تكن مدونة ، والعرف ما تعارف عليه الناس داخل مجتمعاتهم على انه ملزم ويشترط الا يكون مخالف لأحكام الشريعة الاسلامية .
- الفقه واحكام القضاء	نقصد بها اراء الشراح او كتاب القانون التجاري ، والآراء الفقهية هذه يحق للقضاة عند نظرهم في قضايا معروضة امامهم أن ينظروا الى الآراء الفقهية الا انه غير ملزم بأن يأخذ بهذه الآراء.

الفرق بين النظام والعرف

النظام	العرف
مكتوب	غير مكتوب
ملزم	ملزم
تطبيقه السلطة العامة	يطبقه المجتمع

الاثار المترتبة على التفرقة بين العمل التجاري والمدني/

المحاكم التجارية لا تنظر إلا للقضايا التي بين التجار أو أن يكون التجار طرفاً فيها. لا يحق للقاضي المدني أن يحكم في القضايا التجارية ولا ينبغي أن ينظر إليها.	1-الاختصاص القضائي
* المدعي يستطيع إثبات دعواه بكافة أنواع الإثبات في القانون التجاري (شهود، إقرار، الدفاتر التجارية، صور، فاكسات، إيميلات). *المدعى عليه عبء إثبات ما ينفي ذلك. *لا يجوز للقاضي التجاري أن يقول عليك إبراز الأصل من تلقاء نفسه فهنا المدعى عليه يقوم بالدفاع عن نفسه. *لا يجوز للقاضي التجاري أن يقوم بالدفاع عن المدعى عليه من خلال التأكيد على تطبيق قواعد الإثبات. *الأصل في القضاء التجاري أنه حر طليق سوى القيود الدارجة والمتعارف عليها كالشهادة أو القرائن التي تثبت ما يدعيه المرء.	2-قواعد الإثبات
وتسمى المهلة القضائية ولا يجوز للقاضي التجاري أن يعطي التاجر مهلة للوفاء فيجب عليه أن يأمره مباشرة بالوفاء * نظام المحكمة التجارية المادة (517) نص على أنه يجوز للقاضي إعطاء مهلة معقولة للوفاء. * سُراح النظام التجاري يقولون إن ما يجري عليه العمل أنه لا يعطى التاجر مهلة للوفاء لان التاجر الدائن يرتبط مع تاجر.	3-منع منح نظرة المدسرة
* التاجر إذا توقف عن دفع ديونه يجب أن يعلن إفلاسه. * إشهار الإفلاس للتاجر يعتبر من أقسى العقوبات، فيعتبر موت للتاجر وتكون قد أعطيت الناس علماً وأحطتهم بعدم التعامل معه.	4-نظام الافلاس

الاعمال التجارية تنقسم الى ثلاث اقسام ونضيف لها قسم ثالث /

1-الاعمال التجارية الأصلية 2-الاعمال التجارية بالتبعية 3 -الاعمال المختلطة

أولا / الأعمال التجارية الأصلية / هذه الاعمال سميت بالأصلية لأنها أصلا وصفت بانها تجارية في المملكة العربية السعودية بموجب نظام المحكمة التجارية الصادر عام 1350 هـ

وتنقسم الى قسمين: 1/ الاعمال التجارية المنفردة. 2/الاعمال التجارية بال تكرار.

<p>الاعمال التجارية بالتكرار هي الاعمال التي لا تعتبر تجارية الا إذا تكررت على سبيل المثال (المقاولة) وهي تتمثل بعدة نماذج:</p>	<p>الاعمال التجارية المنفردة هي التي تعتبر تجارية حتى لو وقعت مرة واحدة بغض النظر عن قام بها وتضم الكثير من الاعمال وهي /</p>
<p>" مقاول بالصناعة والإنتاج " هو الشخص الذي سيشتري مواد خام ثم يقوم بتصنيعها ثم بيع انتاجه.</p>	<p>1. * الامر لأجل البيع تعريفه: إذا قدم شخص على شراء شيء بقصد ان يقوم ببيعه سواء بعد بتعديله او بدون ويكون هذا العمل تجاري أصلي ومن هذا التعريف نستخلص</p>
<p>المقاولة بالتوريد نقصد بها ان يكون هناك شخص متعهد لدى جهة محددة بان يقدم لها خدمات وتمويلات لفترة محددة.</p>	<p>4 شروط 1- أن يكون هناك شراء 2- أن يكون محل الشراء منقول 3- أن يكون الشراء من أجل اعادة البيع 4- أن يكون القصد تحقيق الربح</p>
<p>مقاولة الوكالة بالعمولة (جزئية مهمه) هذه تختلف عن الوكالة العادية وهي عقد يلتزم بمقتضاه شخص يقوم بعمل او تصرف باسمه الخاص لحساب موكله نظير اخر الفرق بين الوكيل العادي والوكيل بالعمولة والسمسار / السمسار: لا يظهر في العقد فهو مجرد مقرب لوجهات النظر. الوكيل بالعمولة : موجود بالعقد فأنت تخيل لك بأن الوكيل بالعمولة هو المشتري الحقيقي ولكن الحقيقة ليست كذلك. الوكيل العادي : وكيل واضح بأنه يتوكل عن فلان ويذكر اسمه ، ويظهر ذلك في الظاهر وفي الحقيقة .</p>	<p>* الاعمال المستثناة بناء على شرط الشراء 1- النشاط الزراعي لأنه لا يسبقه بيع فيكون عمل مدني. 2- الأعمال الاستخراجية مثل التنقيب. 3- الانتاج الفكري براءات الاختراع ، التأليف ، العلامة التجارية . 4- المهن الحرة مثل الطب والهندسة.</p>
<p>مقاولة النقل النقل البري والبحري والجوي</p>	<p>2. * الأوراق التجارية هي أوراق يتم تحريرها وفقا لأوضاع شكلية محدده. بمعنى ان طريقة كتابة الورقة التجارية وكتابة هذا الشيك موحدة في كل دول العالم (الأوراق التجارية / الكمبيالة ، الشيك ، السند لأمر) الأوراق المالية / الأسهم ، السندات ، حصص التأسيس. الأوراق النقدية / الاموال النقدية .</p>
<p>مقاولة المحلات المكاتب التجارية وهي مكاتب التي تقوم بتخليص الجمركي ومكاتب ووكالات السفر ووكالات الانباء</p>	<p>3. * أعمال البنوك والصرف الصرف يقصد به تغيير العملات (تغيير الريالات بالدولار) واما يكون صرف يدوي او صرف عن طريق التحويل أعمال البنوك المقصود بها انها اعمال تجاربه وفقا للمتعارف عليه وفقا من المتداولات المختلفة</p>
<p>مقاولة البيع بالمزاد نص عليها نظام المحكمة التجارية بانها عمل تجاري ويقصد به من يعمل هذا العمل يكون عنده محل يعرض بضاعه غيره .</p>	<p>4. * السمسرة في العقود مقابل اجر يقاضاه الوسيط وهو عمل تجاري</p>
<p>مقاولة انشاء المباني هي الأكثر وضوحا وانتشارا فهي عمل تجاري اذا كانت على سبيل التكرار</p>	<p>5. * أعمال التجارة البحرية هي مثل ايجار السفن وإصلاح السفن وغيرها في استخدام السفن</p>

ثانيا/ الأعمال التجارية بالتبعية/

هي الأعمال التي يقوم بها الشخص لخدمة تجارته ، فهي في الأصل مدنية وتكتسب الصفة التجارية بسبب انها صدرت من تاجر بغرض تجارته.

ولها التزامات فمصادر المسؤولية والالتزامات جزئيات مهمه في القانون /

- المسئولية العقدية: وهي التي تترتب على عقد أي مثلا عقد الشراء على المشتري الدفع وعلى البائع تسليم البضاعة.
- المسئولية التقصيرية: تأتي من الإخلال بالتزام عام.

ثالثا/ الأعمال المختلطة/

هي التي تمزج بين العمل التجاري والعمل المدني ، واذا حدث نزاع يذهبون للقضاء المدني لحل هذا الاشكال (لها وجهان تجاري ومدني)

- الحجز بالسفر / للمواطن عمل مدني لانه مسافر كسياحة او عمل تجاري للخطوط السعودية. اما لو أراد المسافر السفر لقضاء أمور تجارية فيكون عمل تجاري.

اشخاص القانون التجاري /.

1. شخص طبيعي: الانسان (التاجر)
2. شخص اعتباري: الهيئات التي تتكون من اشخاص او شركات

المعروف ان التاجر هو الأصل للقيام بالأعمال التجارية

تعريف التاجر/ هو كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذ مهنة له.

الشروط الواجب توفرها في الشخص ليكتسب صفة تاجر

<p>يقصد بذلك مباشرة الأعمال التجارية بغرض تحقيق الربح نقصد في مباشرة الاعمال التجارية / احتراف الاعمال التجارية ويكون الاحتراف بشروط: الانتظام بالأعمال التجارية ومصدر من مصادر رزق هذا التاجر وان يكون هنالك تنظيم لهذا العمل التجاري. * هل يلزم ان يكون العمل الذي يباشره الشخص مشروعاً ونظامياً حتى يكتسب صفة التاجر؟ هناك نظريات مختلفة حول هذا الموضوع: 1. يلزم أن يكون العمل مشروع 2. لا يلزم أن يكون مشروعاً (حماية للغير) ولعل هذه هي الأقرب لنا لأنه عند المباشرة في عمل غير مشروع والكسب منه فأنا نقول انه ليس تاجر فبالتالي يؤدي اهمال مصلحة الغير.</p>	<p>الشرط الأول مباشرة الأعمال التجارية</p>
<p>الاحتراف / أي أنك متفرغ تماماً لممارسة العمل وان هذا العمل هو مصدر الرزق الأساسي بالنسبة له ويمارس ذلك العمل بتكرار وانتظام. الاحتراف يتطلب شرطين / 1. التكرار. 2. ان يكون العمل هذا مصدر رزقك (لا يشترط ان يكون الوحيد). 3. ان يكون هناك انتظام عليه.</p>	<p>الشرط الثاني احتراف التجارة</p>
<p>وهذا الشرط لم يرد في نظام المحكمة التجارية ولكن استقر القضاء والفقه عليه. فالتاجر هو الذي يسجل المحل باسمه حتى لو لم يعمل به. حفاظاً على حقوق الغير (الطرف الاخر) صدر هذا الشرط ويترب على هذا الشرط الشخص الذي يمارس التجارة بغير اسمه او لشخص اخر لا يعتبر تاجر. بل يعمل براتب او يتم الاتفاق معه لا اخذ نسبة معينة باخر الشهر وان الشخص الي باسمة المحل التجاري هو التاجر. ولكن هناك شخص يمنعه النظام من ممارسة التجارة بسبب عملة فيبحث عن من يصدر له ترخيص تجاري ويصدر الأوراق الرسمية باسم شخص اخر لكي يمارس تجارته وهو المالك الحقيقي هو الممول لهذا المحل. من الذي يعتبر التاجر بهذه الحالة؟ هو الممول للمحل وكلاهما تجاوزوا القانون فالأول أصدر أوراق بدون مزاوله العمل والأخر تستر باسم شخص اخر فمن الأفضل ان يكسبا كلاهما صفة التاجر.</p>	<p>الشرط الثالث ممارسة التجارة باسم التاجر ولحسابه</p>
<p>الاهلية لغة / هي الجدارة والكفاءة الاهلية / هي صفة يقدرها الشارع في الشخص تجعله محلاً صالحاً للتكليف. معناها / ان التاجر يحتم عليه ان يكون اهلاً لهذه المهمة وان يكون صالحاً لاكتساب الحقوق. أنواع الأهلية / 1. اهلية الوجوب: مناطها الإنسانية ولأعلاقه لها بالسن او العقل او الرشد. اهلية الأداء / هي صلاحية الشخص لكي يكون اهلاً ان يكون محلاً صالحاً للالتزام او الالتزام. الالتزام / ثبوت الحق عليه / الالتزام / ثبوت الحق له. اقسام الاهلية/ 1- أهلية السعوديين (كل من كان رشيداً أو بلغ سن الرشد فله الحق أن يتعاطى مهنة التجارة بأنواعها) الصبي الغير مميز / هو ما دون السابعة وهذا منعدم التمييز وهذا لا يجوز ان يمارس التجارة بأي حال من الأحوال. الصبي المميز / هو ما بلغ السابعة الى دون البلوغ فهذا على قول أكثر الفقهاء انه يجوز له ممارسة التجارة إذا اذن له وليه معني اذن وليه يعني يكون العمل تحت اشراف ولية فاذا حصل ضرر منه لا اي طرف ف الوالي يتدخل ويحل ذلك الضرر. الرشد / وهو من وصل سن البلوغ / يحق له ممارسة العمل التجاري دون أي قيود. يعني الشرط عمر 18 سنة مع شرط العقل لأنه مناط التكليف وهو شرط أهلية الاجانب أيضا</p>	<p>الشرط الرابع الأهلية التجارية</p>

2- أهلية الاجانب لأفرق بينها وبين اهلية السعوديين

التزامات التاجر وهي /

الالتزام الأول / مسك الدفاتر التجارية

هي سجلات تقدم للسجلات المختصة بالأشراف على التجارة لتقيد العمليات الحسابية اليومية كانت تنظم بموجب المواد من 10-6 من نظام المحكمة التجارية التي صدر لها نظام مستقل في 1409/2/17 هـ ولائحة تنفيذية في عام 1410 هـ

أهمية الدفاتر التجارية

1. تساعد التاجر في إعلان إفلاسه لو أراد ذلك ووقت التقلبات الاقتصادية وليس بسبب اهمال منه
 2. حجة للتاجر بالمحكمة
 3. مرءاه يعتمد عليها التاجر لتحديد مركزها المالي لاحتوائها على كل المؤشرات التي تحدد موقعه المالي
 4. الدولة تعتمد على هذه الدفاتر لغرض الضرائب والزكاة على المنشاء.
- أي تاجر لا يزيد رأس ماله عن 100 ألف ريال غير ملزم بإمسك الدفاتر التجارية لأنها تحمل التاجر أعباء وتكاليف إضافية.

أنواع الدفاتر التجارية

- 1- **الدفاتر الإلزامية/** هي التي يتعين على التاجر التمسك بها لأي تاجر يزيد رأس ماله عن 100 ألف ريال وهي:
 - 1- دفتر اليومية الأصلي (تقيد فيه جميع العمليات اليومية التي تتم في المحل التجاري)
 - 2- دفتر الأستاذ العام (هو دفتر ترحل اليه البيانات التي تقيد يوميا في دفتر اليومية الأصلي)
 - 3- دفتر الجرد (يتم فيه جرد المحل التجاري في نهاية العام ويحدد الأرباح والخسائر)

2- الدفاتر الاختيارية

نقصد باختيارية يعني ان التاجر مخير بإمسكها او تركها او لا بعضها او كلها فالخيار له أولا وأخيرا

مثال

- ✓ دفتر التسويده الذي يدون به المعلومات البدائية ثم ترحل لدفتر اليومية الأصلي
- ✓ دفتر الخزنة يكون موجود بجانب الخزنة يسجل فيه الحركة المالية من وإلى الخزنة خلال اليوم
- ✓ دفتر المستودع تدون فيه حركة البضاعة من وإلى المستودع خلال اليوم
- ✓ دفتر الأوراق التجارية تدون فيها الأوراق التجارية من كمبيالة وشيكات وغيرها

ولكن بحجم تجارة الفرد يستطيع ان يحدد هل يمسك بها ام لا

ملاحظه / الدكتور ذكر أنواع الدفاتر الاختيارية في اللقاء الحي السادس والسابع

دور الدفاتر التجارية في الاثبات

الاثبات هو الوسيلة او الطريقة او الالية التي تستطيع ان تثبت بها ما ادعيته
لا تكون معتمدة لدى المحكمة الا ان تكون الدفاتر التجارية منتظمة / والانتظام يقصد به ان لا تكون هناك فرغات في الدفتر
فلو كانت هناك فرغات او كشط او حذف الحشوات تكون عرضة للتلاعب بها

لوكان التاجر نشاطه مدني لا يحق له اعلان افلاسه

أنواع الإفلاس الذي يستطيع التاجر اعلان افلاسه به

1. الإفلاس الحقيقي / هو ان تكون الديون المستحقة على التاجر بالسداد أكبر من الموجودات وينتج عن تقلبات اقتصادية ويستمد من واقع الدفاتر.
 2. الإفلاس الاحتياطي / يكون فيه غش او التدليس ويكون صاحبه تعمد الدخول فيه.
 3. الإفلاس بالتقصير / لا يسمك بدفاتر تجارية ولا يهتم بها او يمسك بدفاتر تجارية لكنها غير منتظمة ولا يهتم بها التاجر.
- الإفلاس الاحتياطي والإفلاس بالتقصير لا تعفيه من ديونه ولا تعطيه الحق في اعلان افلاسه

:

الالتزام الثاني / الالتزام بالقيد في السجل التجاري (صدر نظام السجل التجاري عام 1416)

السجل التجاري / عباره عن سجل او قيد موجود لدى وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية يتم قيد كل التجار الذين يباشرون العمل التجاري في المملكة او في الدائرة المعنية

أهمية السجل التجاري /

1. القيد بمثابة إشارة المرور لممارسة العمل التجاري.
2. السجل التجاري يمثل المرآة تعكس حجم الاقتصاد والتجارة في المنطقة.
3. الموافقة على ترخيص الاعمال التجارية تكون بناء على هذه السجلات.

الإشراف على السجل التجاري / يتم من قبل قسم خاص في وزارة التجارة وهو قسم السجل التجاري وفيه قسمين /
(قسم خاص للتجار - قسم خاص للشركات)

الملتزمون بالقيد في السجل التجاري

1/التجار

متى ما بلغ راس مال التاجر 100 الف ريال ملزم بالسجل التجاري
أيضا لو بدى تجارته بمبلغ اقل من 100 الف ريال وارتفع راس ماله بعد مزواله نشاطه فيلزم بالسجل التجاري خلال 30 يوم
من تاريخ ارتفاع راس ماله الى 100 الف ريال

2-الشركات

البيانات التي قيدها في السجل التجاري /

بيانات تفصيلية كثيرة ولا تسجل على سبيل الحصر .
الاسم . لقبه مكان ميلاده وتاريخ الميلاد و التوقيع الخاص به والعنوان .. الهوية. كيفية التواصل طبيعة العمل الممارس ،
راس المال . الخ

لا يتعين على الطالب حفظ هذه البيانات لانها متجدده ومتغيرة من قبل الوزارة

ماهي اثار القيد التجاري

1. حجة بأن الشخص له الحق في التجار ه
2. البيانات المدونة فيه تكون حجة على التاجر حيث لا يستطيع التعامل بغيرها.

د. مصطفى عريبي
اعداد وتنسيق / ام عزوز

بحيث انه لو مارس نشاطه بعد تسجيل نشاط اخر يمنع من مزواله النشاط الجديد حتى لو مارس نشاطه براس مال اقل او اعلى من راس ماله يمنع أيضا الى بعد التحديث

الالتزام الثالث / الالتزام بعدم المنافسة غير المشروعة

المنافسة هي أساس العمل التجاري وهي ضوابط واحكام / فان خرجت عن هذه الضوابط فالمنافسة غير مشروعه

أمثله على المنافسة الغير مشروعة /

- 1- الاحتكار / شخص يقدم على شراء سلعه محددة ويحتكر هذه السلعة وينتظر ان تنعدم من الاسواق ثم يخرج هذه السلعة ويتحكم في سعرها ويحقق سعر مالي عالي جدا وهو ممنوع بحكم الشريعة لان فيه تضيق على العباد.
- 2- الاغراق / يقصد به ان تعرض سلعة في اسواق محددة بسعر اقل من السعر المعروض به او بنفس سعرها في البلد المنتجة ويكون عادتا بين الدول.

أصبح الان واحد من الحروب الاقتصادية حول العالم وتم انشاء منظمة لمكافحة الأغراق

الالتزام الرابع / خضوع التاجر لنظام الإفلاس

الإفلاس / نظام تجاري يتعلق بالمعاملات التجارية يخضعون له في حال تراكم الديون التجارية الاعسار / يتعلق بالمعاملات المدنية في حال عدم القدرة على سداد الديون فان لم يقدر التاجر على سداد ديونه وكانت ديونه أكبر من اصوله يحق له اعلان افلاسه ويودي ذلك الى خروجه من السوق وهو يحافظ كرامة التاجر.

اما المدين المدني فيتعامل معه القانون برفع دعوى عليه ثم يجلس حتى يسدد ديونه او يثبت اعساره فيخلى سبيله ليرى حلا لتلك الديون.

ملاحظات حول الإفلاس /

(الديون التجارية فقط التي يحق لأصحابها اعلان الإفلاس)

في الديون المدنية يمنح مهلة قضائية اما الديون التجارية لا يمنح مهلة قضائية

◆ إذا كان المدعى عليه مدني ← محاكم مدنية.
◆ إذا كان المدعى عليه تجاري ← له الخيار محاكم مدنية او تجارية.

نظام الشركات

الشركات بالفقه الإسلامي /

الشركة لغة: الاختلاط ويقال شاركه يعني خالطه

كما قال تعالى (واشركه في امري)

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار)

ومن هذه الأدلة نستنتج مشروعية الشركة في الدين الإسلامي

اصطلاحا: الاجتماع في التصرف والاستحقاق

التصرف / مثل الاحتطاب والمضاربة في الاسهم وشراء البضائع

الاستحقاق / أي استحقاق الربح ويشمل العين او ما ينتج من العمل

الحكمة من مشروعية الشركة

كما في الحديث القدسي (انا ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما الاخر)

الاصل العمل التجاري يبدأ بالتاجر كالفرد ومن ثم هناك ضرورة لاجتماع رأس المال واجتماع الشركاء واجتماع الافكار

المختلفة وايضا لاجتماع الجهد البدني المختلف حتى يستطيع ان يطور هذا العمل بأنواعه المعروفة

:

أقسام الشركة في الفقه الاسلامي

1-شركة الأملاك /هي عبارة عن انتماء في استحقاق واحد سواء كان جبرا او اختيارا .

• جبرا / مثل ان يملك الشخص عقار مع اخوته في الورث.

• اختيارا /يكون باختيار الشخص ان يدخل الشركة.

2-شركة العقود /تنقسم الى خمس اقسام وهي:معرفة اسمائها:

1-شركة الابدان / 2-شركة العنان / 3-شركة الوجوه / 4-شركة المفاوضة / 5-شركة المضاربة

تنويه من الدكتور /

هذه المعلومات عن الشركات في الفقه الإسلامي تكفي الطالب فقط

• ليس هناك فرق بين الشركات في النظام السعودي والشركات في الفقه الإسلامي لان النظام السعودي يطبق الشريعة الإسلامية.

الشركات وفقا لنظام الشركات السعودي / صدر نظام الشركات في عام 1385 هـ

تعريف الشركة

عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال او عمل

لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح او خسارة

هذا معناه ان بالمملكة العربية السعودية غير مسموح بشركات الافراد

ويجب ان تكون تستهدف الربح يعني ان لا تكون مشاريع خيرية فالمشاريع الخيرية لا تدخل ضمن الشركات

أنواع الشركات /

- 1/ شركة مدنية: هي الشركات التي تقوم بعمل مدني مثل الزراعة والعقارات والمحاماة وهي تكسب صفة التاجر ويجب اشهارها والتضامن فيها مفترض.
- 2/ شركة تجارية: هي الشركات التي تقوم بأعمال تجارية مثل البنوك والصرافة والمقاولات وهي لا تكسب صفة التاجر ولا يجب اشهارها والتضامن فيها غير مفترض

تقسم الشركات التجارية من حيث الاعتبار الى /

- 1/ شركات أشخاص: تقوم على الاعتبار الشخصي حيث لا يسمح بعضويتها الا للأشخاص الذين تربطهم رابطة شخصية
مثلا / أبناء اسره واحده.
امثله عليها (شركة التضامن - شركة التوصية البسيطة - شركة المحاصة)
- 2/ شركة الأموال: تقوم على الاعتبار المالي ويصبح الشخص عضوا فيها بناء على قدرته المالية بالمساهمة. مثل (شركة المساهمة. شركة التوصية للأسهم)
- 3/ شركة مختلطة: تجمع خصائص شركات الأموال وشركات الأشخاص مثل (الشركة ذات المسئولية المحدودة)

وتقسم أركان الشركة الى 3 اقسام وهي /

الأركان الموضوعية الخاصة / الأركان الموضوعية العامة / الأركان الشكلية

1/ الأركان الموضوعية العامة: (تتوفر في كل الشركات بانواعها)

هي الصيغة والمحل والسبب والأهلية

• الصيغة / هي الايجاب والقبول بين الشركاء

نقصد بالصيغة (التعبير عن ترابط الطرفين يعني الرضى الذي ينصب على عقد الشركة.)

نقصد بالإيجاب (العرض الذي يقدم من احد الطرفين للاتفاق على عقد الشركة)

نقصد بالقبول (الموافقة على ما اصدره الشخص للطرف الاخر على ماقدمة الطرف الأول بشرط ان يصحبه

الإيجاب)

• **المحل** / يقصد به الغرض او المشروع المالي الذي أنشئت الشركة من اجل القيام به بالطريقة المتفق عليها بين الشركاء

مثل شركة تعمل بمجال الخضار والفاكهة فهي تكون محل بيع الخضار وهكذا

• **وشروط المحل:**

(ان يكون مشروعاً / ان يكون ممكناً).

• **السبب** / هو الريح (تحقيق الريح) لابد ان يكون سبب الشركة تحقيق الريح

الاهلية / هي ركن من الأركان الموضوعية العامة وتعني ان الذي يريد ان يمارس التجارة يكون له عقل وان يكون عمره أكبر من 18 سنة

2/ الأركان الموضوعية الخاصة لعقد الشركة (4 اركان) :هي التي يختص بها عقد الشركة

1. **تعدد الشركاء** / عقد بين شخصين او أكثر فالعدد الأدنى للشركاء هو اثنين. (فالشركات الثمانية المقررة من نظام الشركات اقرت ان يكون على الأقل 8 شركاء وشركة المساهمة اقرت ان لا يقل عدد الشركاء عن 5 شركاء والشركة ذات المسؤولية المحدودة اشترطت ان يكون الحد الأقصى 50 شريكاً وهي الشركة الوحيدة التي شرطت الحد الأقصى .)

2. **تقديم الحصة** / مساهمة براس مال الشركة وتنقسم الحصص الى 3 اقسام وهي:

حصة نقدية: هي الحصة الغالبة وهي عبارة عن أموال وهي **المساهمة براس المال نقداً** ويتم تقديرها عند بداية الاتفاق الشريك اذا أراد ان ينضم للشركة لابد ان يدفع الحصة النقدية عند بداية الاتفاق .
الأصل ان تقدم كامله في بداية الاتفاق وبلاستثناء يجوز ان تقسط الحصة النقدية فاذا دفع 75% الان وتبقى عليه 25% بدفعه لاحقاً وتبقى ال 25% دين في ذمة الشريك لصالح الشركة ويتعين عليه سداؤه بالتاريخ المعين والى يحق للشركة مطالبة فيه .

حصة عينية: هي أموال غير النقود وهي **المساهمة براس مال الشركة بأموال عينيه** كالسيارات والأراضي وبراءة الاختراع والحاسوب والطائرة

ويجب مراعاة ما يلي في تقسيم الحصة العينية:

- 1/ تقدير قيمة الحصة مباشرة لحظة تقديمها ومن أسبابها ان تقدر بكم تساوي هذه الأرض وهكذا .
- 2/ هل هي للانتفاع ام التمليك
فان قدمت على سبيل التمليك / تصبح باسم الشركة ولو انقضت الشركة لأتعود لأصحابها ولا يحق له ان يستردها في هذا الحال .
واما ان قدمت على سبيل الانتفاع / تبقى في ذمة الشريك ولو انقضت الشركة تعود لأصحابها ويحق له استردادها في هذا الحال.
- حصة بالعمل / ان يساهم الشريك في عمله فقط ولا يقدم مال نقدي ولا عيني وانما يكون شخص ذو كفاءة وتميز ويتفق مع الشركة على نظير ان يحصل على نسبة من الأرباح. الشريك بالعمل عادة لا يتحمل الخسائر ولا يحق له المطالبة بنصيبه حين انقضاء الشركة لانه لم يساهم بمال .

3. **نية المشاركة** / لم يرد عليه نص صريح في النظام السعودي ولا النظم الأخرى وهي يدخل الشريك بنية المشاركة والدخول بالعمل لتحقيق أغراض الشركة وتحقيق الأرباح . يعني لابد من انصراف النية للمشاركة في عمل الشركة مع الشركاء من تحقيق ربح . ولا بد ان يكون موجود في بداية عقد الشركة .

4. **اقتسام الأرباح وتحمل الخسائر** / فيكون عقد الشركة باطل لو اعفى احد الشركاء من الأرباح او الخسائر

د. مصطفى عريبي
اعداد وتنسيق / ام عزوز

ف لابد ان يتم توزيعها وفقا لاتفاق الشركاء بشرط ان لا يكون هذا الاتفاق أدى الى اعفاء احد الشركاء من الخسائر أدى الى حرمان احد الشركاء من الأرباح وهذا ما يسمى بشرط الأسد .
ملاحظة /

الأركان الموضوعية الخاصة والموضوعية العامة غياب أي شرط منها يبطل عقد الشركة

3 / الأركان الشكلية لعقد الشركة / ونحصرها في 2 ركن وهي :

1/ كتابة العقد: استئننت شركة المحاصة بقولها (يثبت عقد الشركة ويكتب وكذلك ما يطرأ عليه من تعديل بالكتابة أمام كاتب عدل وإلا كان العقد أو التعديل غير نافذ في مواجهة الغير) ،
وهناك أسباب كثيرة تحتم علينا كتابة العقد أهمها /

- عقد الشركة لابد ان يشهر ولأيمكن إظهاره إن لم يكتب.
- يعتبر العقد المكتوب حجة لأصحاب الشركة وعلمهم في حالة حاجتهم له

2 / شهر العقد: نقصد به الإعلان

المقصود به "إعلام الناس أن عقد الشركة قد تم كتابته وتوثيقه ووجدت شركة"
الشخصية المعنوية للشركة / تكتسب الشركة الشخصية المعنوية منذ تأسيسها
(فيما شركة المحاصة تعتبر الشركة من وقت تأسيسها شخصا اعتباريا ولا يحتج بهذه الشخصية في مواجهه الغير الا بعد استيفاء إجراءات الشهر)

الشخصية المعنوية / نقصد بها شخص قانوني

فالشخصية المعنوية هي كائن للشركة يعني مثل الشخص الطبيعي يولد هذا الشخص المعنوي بعد استيفاء إجراءات الشهر ، وتظل الشركة محتفظة بها طوال فترة قيامها بنشاطها وحتى تنتهي بسبب من أسباب الانقضاء ،

والشركة لا تنقضي ولا تزول شخصيتها في الحال بل تظل محتفظة بشخصيتها طوال فترة التصفية

(الشخص القانوني هي الشركة تكتسب الشركة الشخصية المعنوية منذ تأسيسها ولا تكتسب اعتبارها الا بعد اشهرها)

الاثار المترتبة على اكتساب الشركة شخصيتها المعنوية

أي قدرتها على اكتساب الحقوق المالية وتحمل الالتزامات المالية وتودع لدى المصارف باسمها حيث لها محفظة مستقلة عن الشركاء ولا يجوز اجراء مقاصه بديون الشركاء وحقوقهم.	الذمة المالية للشركة
لابد ان يكون مختلف عن باقي الشركات /شركات الأموال تسمى بغرض هذه الشركة مثل شركة الاسمنت وغيرها ولها ضوابط أهمها عدم مخالفة وزارة العمل وعدم علاقته بالهيئات والجهات الحكومية	اسم الشركة
تصدر منه واليه التصرفات التجارية ويكون هو موقع الشركة	موطن الشركة
كما الشخص الطبيعي عنده جنسية ، ويحدد جنسية الشركة موقعها او معيار السيطرة ومن فوائدها : تحديد القانون الواجب تطبيقه على الشركة .	جنسية الشركة
الشركة اكتسبت شخصيتها المعنوية وتم إظهارها فأصبحت لها اهليه بتعيين العمال والموظفين.	أهلية الشركة
يكون من خلال المدير او أي شخص اخر.	تمثيل الشركة

التصفية نريد ان نتحدث عنة بعد الحديث عن انقضاء الشركة لأنها اثر من اثار انقضاء الشركة

تنقضي الشركات بالسبب العامة وخاصة وهي /

الأسباب الانقضاء العامة تنقضي بها جميع أنواع الشركات وتشمل شركات الأشخاص وغيرها

الأسباب الخاصة تنقضي بها فقط شركات الاشخاص

<p>أسباب انقضاء خاصة وهي تعريفها / التي تنقضي بها شركات الأشخاص فقط وهي 3 أسباب /</p>	<p>أسباب انقضاء عامة وهي التي تنقضي بها جميع أنواع الشركات سواء كانت اشخاص او أموال او وهي سبع أسباب /</p>
<p>1/ وفاة أحد الشركاء</p>	<p>1/ انقضاء المدة المحددة للشركة: فاذا تم تحديد 10 سنين لهذه الشركة ومتى ما انقضت هذه المحددة انقضت الشركة. وهناك استثناء وهو / <u>إذا اجتمع الشركاء قبل انقضاء الشركة واتفقوا على تمديد المدة المحددة للشركة فيحق لهم الاستمرار بها وتمديد المدة المحددة. اما إذا أرادوا الاستمرار بعد انقضاء المدة المحددة يتوجب عليهم عمل إجراء إجراءات جديدة لعمل شركة جديدة</u></p>
<p>2/ انسحاب أحد الشركاء</p>	<p>2/ تحقق الغرض الذي أنشئت من اجله الشركة: مثلا تكون شركة لتشييد برج فبمجرد الانتهاء من تشييد البرج تنقضي الشركة <u>الا إذا ابدى الشركاء رغبتهم بالاستمرار فيستمررون وذلك قبل تحقيق الغرض. اما بعد تحقيق الغرض لا يحق لهم الاستمرار وعليهم البدء بأجراء إجراءات لشركة جديدة</u></p>
<p>3/ افلاس أحد الشركاء او اعساره او الحجز عليه</p>	<p>3/ انتقال جميع الأسهم والحصص لشخص واحد <u>فاذا انتقلت ليد شريك واحد تعتبر شركة فرد وهي ممنوعة في المملكة.</u> 4/ هلاك جميع أملاك الشركة او معظمها: <u>الشركة تقوم على راس المال فلو هلك تنقضي هذه الشركة لأنه لا يوجد مال تمارس به اعمالها.</u> 5/ اتفاق الشركاء على حل الشركة قبل انقضاء المدة المحددة فهذا جائز ولهم ما يريدون. 6/ اندماج الشركة في شركة أخرى والاندماج نوعين: 1/ اندماج ضم (تندمج الشركة الأولى بالثانية فتتقضي الشركة الأولى وتبقى الشركة الثانية وبهذه الحالة تنقضي الشخصية المعنوية للشركة الأولى وتبقى الشخصية المعنوية للشركة الثانية) 2/ اندماج مزج (تندمج شركتين الأولى بالثانية فتظهر شركة جديدة لها شخصية معنوية جديدة وتنقضي الشخصية المعنوية للشركة الأولى والثانية) 7/ حل الشركة من القضاء التجاري</p>

إذا نظرنا إلى الأسباب الخاصة نجدها متعلقة بشخصية الشريك

إذا نظرنا إلى الأسباب العامة نجدها متعلقة في شخصية الشركة

تصفية الشركة

التصفية: تحويل موجودات الشركة وأموالها إلى نقود تمهيداً لتوزيعها على الدائنين إن وجدوا ثم على الشركاء. وتبدأ مرحلة التصفية بمجرد توفر سبب من أسباب الانقضاء العامة، أو أي سبب من أسباب الخاصة بكل شركة.

والشركة تحتفظ بشخصيتها المعنوية خلال فترة التصفية لكي تباشر الاعمال القانونية مثل تحويل الموجودات إلى أموال

وملاحقة المدينين والترافع عليهم امام القضاء

من الذي يقوم بالتصفية هو المصفي /

والأصل أن تعيين المصفي وعزله من اختصاص الشركاء ،

والمصفي له سلطات وغالباً عقد الشركة هو الذي يحدد هذه الصلاحيات ومن الأمور التي يجب اتخاذها من قبل الشركة "إشهار قرار تعيين المصفي وصلاحياته" ويقوم المصفي بعد ذلك بسداد ديون الشركة ويقوم بتجنيب المبالغ اللازمة للشركاء ثم بعد ذلك بتوزيع الحصص على الشركاء ، وهناك مسؤوليات على المصفي سواء كانت مدنية في حالة ارتكابه أي أخطاء في أركان التعويض فإن المصفي يسأل عنها أو جنائية في حالة ارتكابه لجرائم كالتزوير وما إلى ذلك

***التصفية الاجبارية تقوم بها المحكمة.* التصفية الاختيارية تقوم بها الشركة.**

تعيين المصفي يكون بواحد من 3 طرق /

1. يكون عقد الشركة نص حول تعيين المصفي
2. يكون عقد الشركة نص حول صلاحيات المصفي

وظيفة المصفي /

حصر أموال الشركة وتحويل العينية الى نقدية وتحصيل ديون وحقوق الشركة ولابد ان يعلن رسمياً انه سيقوم بتصفية هذه الشركة وبعد عملية التصفية ندخل بعملية القسمة وهي / توزيع أموال وارباح الشركة على أصحابها.

شركات الأشخاص /

تنقسم لثلاث أقسام : وهي : (شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة المحاصة) .

أولاً : شركة التضامن :

تعريفها : الشركة التي تتكون من شريكين أو أكثر مسئولين بالتضامن في جميع أموالهم عن ديون الشركة ،

خصائص شركة التضامن :

1/ المسؤولية الشخصية والتضامنية عن ديون الشركة :

أبرز خصائص هذه الشركة ، فالشريك تمتد مسؤوليته عن ديون الشركة إلى أمواله الخاصة وليس فقط بحصته في رأس مال الشركة ، **تجوز المطالبة الشخصية** في شروط محده أي لا بد من تحقق شرطين للدائن حتى يستطيع مطالبة أي من الشركاء التضامنيين

وهي : أ/ ثبوت هذا الدين في ذمة الشركة ، ب/ إعداار الشركة بذلك

2/ ظهور اسم شريك أو أكثر في عنوان الشركة:

ولا يجوز أن يتضمن عنوان الشركة اسم شخص أجنبي عن الشركة ، وفي حال انسحاب أحد الشركاء أو وفاته يجوز أن يبقى اسمه في عنوان الشركة نظراً للشهرة والمكاسب المعنوية الذي حققها هذا الاسم ، فمثلاً "إبراهيم عبدالله وشركاه التضامنية" . وذلك بشرطين:

أ/ موافقة الشريك المنسحب أن يبقى الاسم.

ب/ موافقة ورثة هذا الشريك

3/ عدم قابلية الحصص للتداول :

من وسائل الحفاظ على الاعتبار الشخصي والثقة بين الشركاء ومما يلزم للمسئولية التضامنية والشخصية بين الشركاء أنه كقاعدة عامة لا يجوز إطلاق تداول الحصص حتى لا يفاجئ الشركاء بمسئوليتهم شخصياً وتضامنياً مع آخر قد يكون غريباً عنهم لا يعرفونه ، فلا يجوز أن تكون حصص الشركاء ممثلة في صكوك قابلة للتداول ، لكن هذا النص ليس ملزماً فيجوز للشركاء أن يتفقوا على خلافه بأن يتنازل الشريك عن حصته ولكن بشرط موافقة جميع الشركاء أو أغلبهم حسب العقد ويجب أيضاً أن يشهر هذا التنازل

4/ اكتساب الشركاء وصف التاجر :

وجرى العرف على عدم إلزام الشريك المتضامن بمسك الدفاتر التجارية، والشخص المعنوي يجوز أن يكون شريكاً في شركة التضامن، ويمكن أن يكون كل الشركاء معنويين.

تدار شركة التضامن:

جميع الشركاء لهم الحق في إدارة الشركة فيجوز أن يكون مدير الشركة أحد الشركاء ويجوز للشركاء أن يعينوا شخصاً من غير الشركاء يدير الشركة، وفي عقد تأسيس الشركة ينص على ذلك، فإذا عين الشريك مديراً في عقد الشركة سمي بالمدير النظامي، وإذا عين في عقد مستقل عن تأسيس عقد الشركة سمي بالمدير الاتفاقي أو غير النظامي والأولى أن نسميه الشريك الاتفاقي لان كلمة الشريك غير النظامي هذا يوحي بأنه مخالف للقانون أو الأنظمة، فالمدير النظامي هو من توفر فيه شرطان:

1/ أن يكون شريكاً.

2/ أن يكون تم تعيينه في تأسيس عقد الشركة.

والشريك الاتفاقي هو الذي اختل فيه أحد هذين الشرطين..

كيف تنقضي شركة التضامن؟

تنقضي بأسباب الانقضاء العامة لا انقضاء الشركات +

اسباب خاصة لشركة التضامن وهي:

1/ وفاة أحد الشركاء /

الا إذا اتفق الشركاء مسبقا اما ان يقوم أحد الورثة او يخرجون نصيب المتوفي من الشركة او استمرار الباقي.

2/ إفلاس الشريك أو إفساره أو الحجر عليه /

وهذا النص ليس ملزماً، فإذا اتفقوا على خلاف ذلك كانت الشركة باقية حتى لو أعسر أو حجر عليه لحظ نفسه أو لحظ غيره وسواء أصابه عارض من عوارض الأهلية أو الدانون حجروا عليه.

3/ انسحاب أحد الشركاء /

تنقضي شركة التضامن إذا انسحب أحد الشركاء الا بشرطين:

أ/ أن يخبر الشركاء بأنه يريد الانسحاب.

ب/ ألا يترتب على ذلك الانسحاب ضرر على الشركة.

فإذا انسحب أحد الشركاء انقضت الشركة مالم يتضمن العقد استمرارها في هذه الحالة.

ثانياً: شركة التوصية البسيطة:

هي موجودة ولها حضور واضح في عالم التجارة والأعمال وهذه الشركة تخفف إلى حد ما من وطأة شركة التضامن الشديدة وهي المسنولية الشخصية والتضامنية للشركاء

تعريفها / هي التي تتكون من فريقين من الشركاء فريق يضم على الأقل شريكاً متضامناً مسئولاً في جميع أمواله عن ديون الشركة، وفريق آخر يضم على الأقل شريكاً موصياً مسئولاً عن ديون الشركة بقدر حصته في رأس المال.

خصائص شركة التوصية البسيطة:

1/ عنوان الشركة:

يتكون من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامين مضافا اليه ما ينبئ عن وجود شركة، ويبين في العنوان بأنها شركة توصية بسيطة، ولا يجوز أن يتضمن عنوان الشركة اسم أحد الشركاء الموصين. يعني الشركاء لا يطالبون بديون الشركة.

2/ عدم اكتساب الشريك الموصي صفة التاجر:

فالشريك الموصي لا يكتسب هذه الصفة لان مسؤوليته محدوده

3/ المسئولية المحدودة للشريك الموصي:

يعني بحجم مساهمته في رأس المال

تنقضي شركة التوصية البسيطة:

تنقضي بالأسباب العامة لانقضاء الشركات وتنقضي أيضا بالأسباب الخاصة التي تنقضي بها شركة التضامن.

ثالثاً: شركة المحاصة:

هي من الشركات التي تستتر عن الغير ولا تتمتع بشخصية (معنوية) ولا تخضع لإجراءات الشهر، فمثلاً يجتمع محمد وصالح أربعة من الناس ويتفق على أنهم شركاء يتفقون على شراء محصول التمر وبيعها أمام الغير، فالذي يقوم بهذا العمل شخص واحد أو أشخاص متعددين لكن أمام الغير يظهر أن هذا الشخص هو الذي يعمل وهو في الواقع يخفي وراء ظهره عدداً من الشركاء اتفقوا في نهاية كل فترة زمنية بقسمة هذه الأرباح

خصائص شركة المحاصة:

1/ الخفاء والاستتار:

فليس لها شخصية اعتبارية ولا يوجد فيها أي إجراءات ويتعاملون معه الا باسمه

2/ لا تتمتع بالشخصية المعنوية

أي ليس لها موطن ولا اسم والعنوان والخ.

3/ تقوم على الاعتبار الشخصي:

فالحصص فيها لا يمكن أن تتداول إلا برضى الشركاء.

4/ لا يكتسب الشركاء المحاصون وصف التاجر

انقضاء شركة المحاصة:

تنقضي بالأسباب العامة ، وبأسباب انقضاء الخاصه شركة التضامن .

انتهينا من شركة الأشخاص بفروعها الثلاثة ومنتقل الى النوع الثاني من أنواع الشركات التجارية وهو

شركات الأموال

هي المرحلة الانتقالية من العمل الخاص المفرد الى العمل التوسعي الجماعي

وهي نوعان : شركة المساهمة وشركة التوصية بالأسهم .

أولاً : شركة المساهمة :

هي الشركة التي يقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابله للتداول ولا يسأل الشركاء إلا بقدر قيمة أسهمهم وتخضع في تأسيسها إلى قواعد خاصة .

أنواع شركة المساهمة : نوعان :

1/ الشركة المقفلة :

مغلقة على المؤسسين ولا تطرح أسهمها للاكتتاب .

2/ الشركة الغير مغلقة :

تطرح أسهمها للاكتتاب العام ويجب ان يكون رأس مالها بقدر معين

خصائص الشركة المساهمة :

1/ تقوم على الاعتبار المالي

يعني انها لا تقوم على الاعتبار الشخصي وانما على المقدرة المالية .

2/ انقسام رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية القيمة .

3/ لا يجوز أن يشتمل اسم الشركة على اسم شخص طبيعي /

يعني يستمد اسمها من الغرض الذي تباشرة الشركة

4/ تحديد مسئولية المساهم

/ المساهم ليس مسئولاً إلا بقدر ما يملك في الشركة ولا يجوز أن يسأل بأكثر من ذلك .

ماهي القواعد التي تحكم عملية تأسيس او انشاء الشركة المساهمة ؟

أولاً تتطلب ان يتم **اعداد عقد الشركة** وان يتم اعداد النظام المتعلق بهذه الشركة ثانيا عندما يتم اعداد النظام اذا كانت هذه الشركة من الشركات التي الدولة مساهمه فيها لا بد من **الحصول على اذن او موافقه ملكية** لتأسيس هذه الشركة ولعل هذه الاذن او الموافقة الغرض منها ان مثل هذه الشركات فيها نسبة من المال العام وانها تعمل في مجالات حيوية وانها لها رؤوس أموال كبيرة فلذا لك لا بد ان تكون تحت اشراف والموافقة المباشرة للدولة اما اذا كانت شركة رؤوس مالها قليلة ولبست فيما الصفة الرسمية لهذا المستوى فلا تحتاج لهذه الموافقة السامية ثم بعد ذلك عملية شهر بالنسبة لهذه الشركة وايداع نسخه من عقد الشركة لدى المسجل لعقد الشركات ثم يطلب من مسجل عقد الشركات بنشر صورة من العقد في صحيفة رسمية ومن ثم يتم عملية شهر هذه الشركة بشكلها .

وهذه هي اجراءات انشاء الشركة المساهمة

الصكوك التي تصدرها شركة المساهمة :

1/ الأسهم 2 / حصص التأسيس 3/ السندات

وتسمى هذه بالأوراق المالية

1/ الأسهم : السهم هو صك يمثل حصة في رأس مال الشركة وهو يقابل الحصة في شركات الأشخاص

السهم في شركة المساهمة مثل الحصة في شركة التضامن . *

خصائص الأسهم :

1/ متساوية القيمة

2/ عدم قابليته للتجزئة . 3/ قابل بالتداول بالطرق التجارية والعادية

تداول الأسهم ترد عليه بعض القيود /

الشرط الأول /

لا يجوز تداول الأسهم النقدية او العينة الخاصة بالمؤسسين لاجوز تداولها قبل نشر الميزانية المالية وحساب الأرباح والخسائر عن سنتين ماليتين السنه لا تقل عن 12 شهرا من عقد التأسيس . لماذا وضع النظام هذا القيد على تداول الأسهم ؟ لان العاميين الماليين يوضحوا المركز المالي لهذه الشركة هل هي رابحة ام خاسره لان المؤسسين هم الذين يعرفون هذه الشركة لها مستقبل ام لا ويعرفون المركز المالي جيدا لها فعندما يحاولون التصرف في أموالهم في وقت مبكر وكأنهم يريدون ان يقفروا من المركب قبل ان يفرق وهذه الحالة لاجوز لهم التصرف بالاسهم .

الشرط الثاني /

لايجوز تداول الأسهم التي يقدمها عضو مجلس الإدارة لضمان ادارته ومدة عضويته وحتى تنقضي المدة المحددة لسماع بعض لسماع دعوى المسؤولية أو إلى أن يفصل في الدعوى إذا كان هناك خصومة والمدة هي سنة ..
ان أي شخص يريد ان يصبح عضو في مجلس إدارة شركة المساهمة عليه ان يقدم اسهم ضمان يودعها لادارة السجل التجاري خلال فترة زمنية محددة هذه اسهم الضمان لايحق له ان يتصرف فيها طوال عضويته في هذه الشركة .

أنواع الأسهم :

من حيث طبيعة السهم:

- أ/ أسهم نقدية مثلا قدم مال يمنح اسهم مقابلها.
- ب / أسهم عينية مثلا قدم ارض يمنح مقابلها اسهم.

من حيث تداول السهم:

- أ/ أسهم لحاملها : لاتصدر باسم شخص محدد من الشركة وانما هي لحاملها .
- ب/ أسهم اسمية : يقيد فيها أسم الشخص صاحب السهم .

من حيث ما ترتبه من حقوق:

أ/ أسهم عادية : تمنح لباقي الشركاء

الأسهم المعروفة وترتب حقوق متساوية وحق في التصويت وحق في الأرباح ، فليس لأحد ميزة على الآخر .

ب/ أسهم ممتازة :

- تمنح للمؤسسين ميزات أولوية الحصول على الربح وأولوية في استرداد ما دفع من رأس المال عند التصفية وعند انقضاء الشركة ، ويجوز أن يجمع بين الأمرين أعلاه .
صاحب الأسهم الممتازة له من الأصوات ضعف السهم العادي
ج/ أسهم تمتع :هي الي أصحابها اخذوا نصيبهم من رأس المال . د/ اسهم رأس المال :هي التي موجوده في رأس مال الشركة .

2/ حصص التأسيس: وهي ما يحصل عليه بعض المؤسسين من أرباح دون أن يقابل ذلك حصة في رأس

مال الشركة حيث حصر حصص التأسيس في أمرين:

أ/ لمن قدم للشركة براءة اختراع، ب/ ومن حصل على التزام من شخص معنوي.

خصائص حصص التأسيس:

1/ أنها لا تدخل في رأس مال الشركة

(لأنها ليست مال عيني ولأنقدي) وهي قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة وأيضا ممكن ان تكون اسميه او

لصاحبها.

2/لأتخول لصاحبها دخول إدارة الشركة.

3/تمنح صاحبها نصيب من الأرباح (النظام يحدد ان الأرباح يجب ان لا تتجاوز 10 %).

3/النوع الثالث السندات:

هي صك قابل للتداول يثبت حق حامله في ما قدمه من مال على سبيل القرض للشركة وحقه في الحصول على الفوائد المستحقة واقتضاء دينه في الميعاد المحدد لانتهاء مدة القرض (فيما يتعلق بالقروض عادة الشركات اثناء نشاطها تحتاج الى زيادة أموال توسع بها في أنشطتها التجارية التي تمارسها ويتكون امام الشركة واحد من طريقين لتحصل على هذه الأموال اما بطرح أسهم جديدة وهذا يؤدي الى توسعه قاعدة المساهمين بالشركة او عن طريق القروض المختلفة والتي تنفذ من اصدار السندات ومعظم الشركات تلجأ الى السندات)

لماذا تصدر الشركات السندات؟

لتحصل على أموال تحرك بها أنشطتها التجارية التي تمارسها

الفرق بين السهم والسند

السند	السهم
يمثل دين على الشركة	يمثل حصة في رأس مال الشركة
حامل السند دائن للشركة	حامل السهم شريك بالشركة
حامل السند لا يحق له الدخول الى إدارة الشركة	حامل السهم يحق له الدخول بإدارة الشركة
يحصل على فائدة ثابتة متفق عليها	لا يحصل على ي فوائد الا إذا حققت الشركة أرباح وفق ضوابط
حامل السند يسترد قيمة السند إذا حان موعده	لا يسترد قيمة السهم الا بانقضاء الشركة

شروط وقيود إصدار السندات :

- 1/ أن يكون مصرحاً في نظام الشركة (إصدار سندات).
- 2/ أن تقرر ذلك الجمعية العامة العادية.
- 3/ أن تكون الشركة قد استوفت قيمة رأس المال بالكامل.
- 4/ ألا تزيد قيمة (السندات) عن قيمة رأس المال المدفوع.

أنواع السندات :

- 1/ سندات مع علاوة إصدار يأخذ علاوة إصدار ويأخذ أيضاً فائدة ثابتة عليه كل سنة أو حسب الاتفاق.
- 2/ سندات النصيب نفس سندات علاوة الإصدار ويزيد عليها (سحب على جوائز).
- 3/ سندات عادية: بدون علاوة إصدار وبدون نصيب.

إدارة الشركة المساهمة :

عادة تدار شركة المساهمة بواسطة

1/ مجلس الإدارة (و مجلس الإدارة يمثل الجهة التنفيذية للشركة / يكون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد).

2/ الجمعية العمومية.

شروط العضوية في شركة المساهمة :

1/ أن يكون عضوا لعدد من أسهم الشركة

تودع في أحد البنوك التي يحددها قرار وزير التجارة خلال 30 يوماً من تاريخ التعيين وتعرف بأنها (أسهم الضمان) وتضيل غير قابلة للتداول إلى أن تنتضي المدة المحددة لسماع الدعوى ضد أعضاء مجلس الإدارة أو إلى أن يتم الفصل في الدعوى إذا كانت قد رفعت.

2/ ألا يكون موظفاً عاماً

فلا يجوز الجمع بين وظيفة من وظائف الدولة العامة وعضوية مجلس إدارة الشركات.

3/ ألا يكون له أية مصلحة خاصة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال الشركة.

4/ الاشتراك في عمل منافس لاختصاص الشركة

لا يجوز لعضو مجلس الإدارة بغير ترخيص من الجمعية العامة العادية (يحدد كل سنة)

اختصاصات مجلس إدارة الشركة:

مجلس إدارة الشركة له السلطات الواسعة لتحقيق الغرض الذي من خلاله تم تأسيس الشركة الا اذا حاز عن هذا الغرض لايعتبر هذا من صلاحيات المجلس على سبيل التحديد:

يمنع مجلس إدارة الشركة بغير إذن من الجمعية العامة العادية القيام بالأعمال الآتية :

• عقد القروض التي تتجاوز أجالها 3 سنوات.

• بيع عقارات الشركة أو رهنها.

• بيع متجر الشركة أو رهنه.

• إبراء ذمة مديني الشركة من التزاماتهم .

لكن إذا كان نشاط وغرض الشركة هو هذه الأشياء فهذا أمر جائز

مكافآت أعضاء المجلس :

• راتباً معيناً.

• أو بدل حضور عن الجلسات.

• أو مزايا عينية أو نسبة معينة من الأرباح يتم الاتفاق عليها.

مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة :

مجلس الإدارة ليس حراً تطبيقاً من قيود المسؤولية بل عليه مسؤولية كبيرة ، فهناك رقابة على أعمال أعضاء مجلس الإدارة :
1/ الشركة ، 2/ المساهمين ، 3/ الغير .

ومسؤولية مجلس الإدارة مسؤولية تضامنية على جميع الأعضاء إذا كان القرار صدر بالإجماع ، والقرارات التي صدرت بأغلبية الأعضاء فلا يسأل عنها إلا من أيد القرار .

الجمعية العمومية:

تعريفها: هي التي يجتمع فيها المساهمون للتداول في أمور الشركة.

أقسام الجمعية العمومية:

تنقسم إلى ثلاثة أقسام: (الجمعية التأسيسية والجمعية العامة العادية والجمعية العامة الغير العادية) .

الجمعية العامة العادية:

لكل مساهم حائز على 20 سهماً حق حضور الجمعية العامة ولو نص في نظام الشركة على غير ذلك وهي تختص باختيار أعضاء مجلس الإدارة وهي التي تعزل أعضاء مجلس الإدارة وهي التي تعين وتعزل مراقب الحسابات أي ان مجلس الإدارة لابد ان يرجع لها وتبرأت ذمة أعضاء مجلس الإدارة ويجب أن تنعقد الجمعية العامة مرة على الأقل في السنة ويتم الاعلان عن عقد الجمعية العادية في الصحف الرسمية بوضوح فيه زمان ومكان انعقادها وجدول اعمالها وكيف تدار هذه الجمعية .

الجمعية العامة غير العادية:

هي لا تنعقد بصورة منتظمة وتختص بتعديل نظام الشركة في أي موضوع من الموضوعات باستثناء ما يلي:

- أ/ التعديل التي تؤدي إلى حرمان المساهم من حقوقه
- ب/ التعديل التي تؤدي إلى زيادة أعباء المساهمين المالية.
- ج/ تعديل او تبديل غرض الشركة.

الجمعية التأسيسية :

هي التي تعقد ابتداء عند عقد تأسيس الشركة وتنعقد مره واحده في عمر الشركة

الشركات المساهمة يجب ان يكون لديها مجلس لمراقبة الحسابات

ليس لمجلس الإدارة صلاحية الرقابة على مراقب الحسابات (المراقب المالي)

المراقب المالي: يتم تعيينه بواسطة الجمعية العامة ويتم عزله من الجمعية العادية لذلك نرى انه في مركز قانوني مع أعضاء مجلس الإدارة .

مهمة المراقب المالي :

مراقبة اعمال الشركة المالية أي مراقبة نشاط واعمال مجلس الإدارة وإعطاء الجمعية العامة تقارير عنه.

انقضاء شركة المساهمة :

تنقضي شركة المساهمة بالاسباب العامة فقط

مع ملاحظة أنها لا تنقضي بالاسباب الخاصة لانها ليست من شركات الاشخاص .

ثانياً : شركة التوصية بالأسهم :

فهي خلاف وتصنف على إلى أنها من شركات الأموال

تعريفها: هي الشركة التي تتكون من فريقين:

(الأول: يضم على الأقل شريكاً متضامناً مسئولاً في جميع أمواله عن ديون الشركة)

(الثاني: يضم شركاء مساهمين لا يقل عددهم عن 4 ولا يُسألون عن ديون الشركة إلا بقدر حصصهم في

رأس مال الشركة)

خصائص شركة التوصية بالأسهم:

1/ تضم فريقين من الشركاء:

1/ شركاء متضامنون

لهم نفس المركز للشركاء المتضامنون في شركة التضامن يعني انهم مسؤولون مسؤولية شخصية تضامنية

مطلقة عن ديون الشركة وشركاء ويكسيون وصف التاجر وحصصهم غير قابله للتداول الا بشروط محدد

واسم الشركة يظهر فيها اسم الشركاء المتضامنون،

2/ شركاء مساهمون

لا يقل عددهم عن أربعة لا يكسيون وصف التاجر ولا يكون مسؤول عن ديون الشركة الأ بقدر مساهمته

في رأس مال الشركة.

3/ تقسيم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة ولا تقل قيمة

السهم عن 10 ريال وهناك تعديلات رفعت قيمة السهم.

4/ عنوان الشركة: يتألف من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامين مع إضافة ما يُنبئ عن وجود

شركة.

5/ إدارة الشركة: منوطة بالشركاء المتضامين ولا شأن للشركاء المساهمين في ذلك.

كيف يتم تأسيس شركة التوصية بالأسهم:

تسري أحكام تأسيس شركة المساهمة وشهرها على شركة التوصية بالأسهم باستثناء اشتراط صدور

المرسوم الملكي ومنتقى من إجراءات تأسيس شركة التوصية بالأسهم هي نفسها إجراءات تأسيس شركة

المساهمة.

إدارة شركة التوصية بالأسهم:

يديرها الشركاء المتضامنون ولا يحق للشركاء المساهمون التدخل في إدارة الشركة وذلك لأن مسؤوليتهم

محدودة

أيضا لهم مجلس رقابة من 3 شركاء مساهمين على الأقل يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة لكي يتواصل

الشركاء المساهمون من خلالها ويتضمنوا على أموالهم /.

- المتضامنون في مجلس الإدارة وليسوا في الرقابة.
- المساهمون في مجلس الرقابة وليسوا في الإدارة.

انقضاء شركة التوصية البسيطة الأسهم:

تنقضي بالأسباب العامة والخاصة لانقضاء الشركات.

ثالثا / الشركات المختلطة:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة :

تعريفها: هي الشركة التي تتكون من شريكين أو أكثر مسئولين عن ديون الشركة بقدر حصصهم في رأس المال ولا يتجاوز عدد الشركاء عن (50) شريكاً،

سميت شركة مختلطة لأنها تجمع بعض من خصائص شركات الأشخاص وشركات الأموال

فيها من خصائص شركات الأموال كالاتي:

- 1/ عدد الشركاء فيها لا يتجاوز (50) شريكاً.
- 2/ عدم قابلية الحصص للتداول
- 3/ منع الالتجاء للاكتتاب العام

وفيها من خصائص شركات الأشخاص كالاتي:

- 1/ المسؤولية المحدودة لكل شريك.
- 2/ عدم انقضاء الشركة بأسباب الانقضاء الخاصة

خصائص الشركة ذات المسؤولية المحدودة :

- المسؤولية المحدودة للشركاء:

أي ان كل شريك مسؤول بحدود مساهمته برأس ماله.
أيضا الشركة مسؤوله فقط عن رأس مالها

- عدم انقضاء الشركة بالأسباب الخاصة
- أعضاء هذه الشركة لا يكتسبون وصف التاجر

الا اذا اكتسب وصف التاجر من عمل اخر قبل ان ينظم لهذه الشركة

- تحديد عدد الشركاء واذا زاد عدد الشركاء عن هذا القدر (50 شريكاً) فلا تؤسس بل تكون الشركة

باطلة.

- عدم قابلية الحصص للتداول بالطرق التجارية

- منع الالتجاء للاكتتاب العام /

يمنع ويحضر طرح أسهمها للاكتتاب سواء لتكوين رأس مال أو للحصول على قرض أو إصدار أوراق مالية حفظاً

على الاعتبار الشخصي بين الشركاء

- اسم الشركة وعنوانها: يجوز أن يتكون الاسم من شريك أو أكثر، ويجوز أن يكون الاسم مشتق من

غرضها.

إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة أقرب للشركات المساهمة حيث يديرها مديراً أو أكثر بالإضافة إلى جمعية عامة للشركاء وكذلك في حالة بلغ عدد الشركاء 20 شريك يتوجب وجود مجلس رقابة.

مدير الشركة:

يُعين في عقد الشركة أو في عقدٍ مستقل مدّةً معينة بمقابل أو بغير مقابل ولا يجوز عزل المدير إلا بأسباب واضحة ومبررة.

يدير الشركة مدير أو أكثر من الشركاء أو من غيرهم ➡ لم يذكرها الدكتور في اللقاء

الجمعية العامة:

تضم جميع الشركاء ويكون لكل شريك عدد من الأصوات بقدر عدد الحصص التي يملكها في رأس مال الشركة والجمعية العمومية هي المسؤولة عن تعيين وعزل ومراقبة مجلس الإدارة.

مجلس الرقابة:

- إذا أقل عدد الشركاء عن (20) شريك فلهم الحق في ان يكونوا هم مجلس إدارة.
- إذا زاد عدد الشركاء عن (20) شريك فالنظام يوجب تعيين مجلس رقابة يتكون من ثلاثة شركاء على الأقل للأشراف على أعمال المديرين وتقديم تقرير للشركاء.

انقضاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

تنقضي الشركة هذه الشركة بالأسباب العامة فقط لانقضاء الشركات ولا تنقضي بالأسباب التي تؤدي إلى انقضاء شركات الأشخاص فلا أثر لوفاء أحد الشركاء أو انسحابه أو شهر إفلاسه أو إعساره إلا إذا نص الشركاء في عقد الشركة على ذلك.

تنويه/

إذا زاد عدد الشركاء عن 51 شريكا فهي تنتقل لشركة أخرى ولأعتبر شركة ذات مسؤولية محدودة وهي

تصبح أساس لشركة أخرى

• هنا قال الدكتور إلى هذه الجزئية نكون استكمالنا مفردات المقرر التي نريد ان نتحدث عنها في

هذا الفصل يعني بنهاية الحديث عن الشركة ذات المسؤولية المحدودة هذا ما أردنا ان نتحدث

عنها في هذا الفصل عن المقرر

• نوه الدكتور انه المحاضرة القادمة ستكون خاصة للمراجعة من بداية المقرر الانهاية هذه

المحاضرة

• ثانيا هنالك تكليف قبل المحاضرة القادمة يعني قبل الأربعاء القادم

• ثالثا . الشركة القابضة نهاية محاضرة 19 + الأوراق التجارية محاضرة رقم 20 غير مطالبين بها

هذا الترم ولكن الأوراق التجارية في درس اعمال التجارية مطالبين بها .

بنهاية اللقاء حل الدكتور السؤال المحير للطلاب

السؤال/ كيفية توزيع الأرباح في الشركات؟

توزيع الأرباح في الشركات هو واحد من الأركان الموضوعية الخاصة لنظام الشركة وهو ركن أساسي

وإذا لم يتضمن عقد الشركة كيفية توزيع الأرباح بسوف يعتبر عقد عقدا ملغي

وله نص مباشر من نظام الشركات .

يتم تقاسم الأرباح والخسائر في الأصل هو فيما اتفاق عليه الشركاء وهذا حسب ما نص عليه نظام

الشركات

باستثناء / الا إذا كان الاتفاق حرمان أحد الشركاء من الأرباح او اعفاء أحد الشركاء من الخسائر

فهنا يكون الاتفاق غير صحيح ويكون هنا توزيع الأرباح والخسائر وفقا لراس المال

بسم الله